

3-2-2019

The Narrators of Al-Bukhari whom Ibn Uday Mentioned in his Book: "Al-Kamil fi Dhu'afa al-Rijal"

Inad Ghalib Al-Ghanaim
Jerash University, enad.alenad@yahoo.com

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois>



Part of the [Islamic Studies Commons](#)

Recommended Citation

Al-Ghanaim, Inad Ghalib (2019) "The Narrators of Al-Bukhari whom Ibn Uday Mentioned in his Book: "Al-Kamil fi Dhu'afa al-Rijal";" *Jordan Journal of Islamic Studies*: Vol. 15 : Iss. 1 , Article 15.
Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol15/iss1/15>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Jordan Journal of Islamic Studies by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aarj.edu.jo, marah@aarj.edu.jo, dr_ahmad@aarj.edu.jo.

شيوخ البخاري الذين ترجم لهم ابن عدي في كتابه: "الكامل في ضعفاء الرجال"

د. عناد غالب الغنائيم*

تاريخ وصول البحث: ٢٠١٧/١١/٧ م تاريخ قبول البحث: ٢٠١٨/٢/١١ م

ملخص

جاءت هذه الدراسة؛ لتسلط الضوء على طائفة معينة من رواة البخاري، وهم الشيوخ الذين روى عنهم في "صحيحه"، وذكرهم ابن عدي في كتابه "الكامل في ضعفاء الرجال"؛ وذلك للوقوف على الأسباب التي جعلت البخاري يروي لهم، وبيان الصورة التي روى عنهم تلك الأحاديث، وذكر إن كانوا تفرّدوا بهذه الروايات، أو توبعوا عليه، وغير ذلك من تلك الصور التي سيأتي ذكرها وبيانها أثناء هذا البحث، مع تلخيص حكم ابن عدي على هذه الفئة من الرواة، وبيان مدى توافق كلامه فيهم مع صنيع البخاري، مع عدم إغفال ذكر بقية أقوال الأئمة المعتمدين في كلِّ راوٍ ممن شملهم هذا البحث.

Abstract

This study highlights a specific group of Al-Bukhari narrators, and they are the Sheiks whom he narrated from in his book "Sahih" and whom Ibn Udai mentioned in his book "Al-Kamil fi Dhu'afa' al-Rijal", to find out the reasons that made Al-Bukhari narrates from them, and show the state they were in, and indicate if they were sole narrators or supported by other narrators , and other states that will be mentioned and discussed during this research. With the summary of Ibn Udai's judgment on this group of narrators, stating compatibility between his words and Al-Bukhari method/words, and mention of opinions of the distinguished Imams in each narrator included in this research.

المقدمة.

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، اللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ وَبَارِكْ عَلَى الْمَبْعُوثِ رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ، الصَّادِقِ الْوَعْدِ الْأَمِينِ، خَاتَمِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ، مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَأَتَمُّ التَّسْلِيمِ.

أما بعد:

فإنَّ دراسة علم الجرح والتعديل لها طابع ذو أهمية كبرى، حيث تُعدُّ من أجلِّ العلوم مكانةً وأرفعها شأنًا؛ لكونها تقوم على دراسة رواة الحديث الشريف وأحوالهم، الذين نقلوا إلينا حديث النبي ﷺ، فلا بُدَّ لطلبة العلم الشرعي أن ينظروا فيه ويدرسوه ويقفوا عند حدوده على النحو الذي سار عليه سلف الأمة من قبل، ومثل هذا مما لا ينبغي أن يدخل فيه إلا مَنْ آتاه الله الفهم الثاقب، والاطِّلاع الواسع، مع الإدراك التام لمراتب الرواة وأحوالهم على مقتضى كلام الأئمة فيهم.

* أستاذ مساعد، كلية الشريعة، جامعة جرش.

ومن المسلم فيه عند أهل العلم أن صحيح البخاري يُعد من أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى، ومن هنا تكمن أهمية دراسة رجاله والوقوف عند كلام النقاد فيهم، خاصة إذا تعلق الأمر بالشيوخ منهم؛ لأجل هذا جاءت هذه الدراسة الموسومة بـ "شيوخ البخاري الذين ترجم لهم ابن عدي في كتابه الكامل في ضعفاء الرجال" وبيان مدى توافق حكمه عليهم مع صنيع الإمام البخاري، وعدم ذلك، مع محاولة الإجابة على جميع الإشكاليات المترتبة على ذلك.

أهمية الدراسة.

تكمن أهمية البحث في النقاط الآتية:

- ١- يُعدّ كتاب الكامل في ضعفاء الرجال أحد الكتب المهمة في علم الرجال، كون مؤلفه ممن يُعتبر بقوله في هذا الشأن، وخصوصاً أنه كان يطلق حكمه على الرواة بما ساقه من أحاديث بأسانيد إليهم، بعد أن يكون قد أورد في الغالب آراء وأقوال من سبقه أو عاصره من جهاذة أهل هذا الشأن، دون أن يغفل عن إبراز شخصيته في هذا كله، والتي تمثلت بمخالفة أقوال بعض الأئمة، الذي ما جاء إلا بعد دراسة مرويات الرواة وسبورها أو الاعتراض والترجيح بما توصل إليه من خلال دراسة المرويات، وهذا من شأنه أن ينمي عند طالب العلم ملكة الاستنباط والتحري.
- ٢- تسليط الضوء على منهج أحد الأئمة والنقاد المتقدمين في حكمه على الرواة، وخاصة إذا تعلق الكلام بشيوخ البخاري.
- ٣- معالجة الإشكال الواقع على بعض شيوخ البخاري "في صحيحه" الذي يُعد أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى.

أسباب اختيار الموضوع.

يعود ذلك إلى جملة من الأسباب، وهي:

- ١- المكانة التي يحتلها صحيح البخاري في مكتبة الحديث الشريف.
- ٢- لكون كتاب الكامل ذو أهمية كبيرة في هذا الشأن.
- ٣- لكون كتاب الكامل يحتاج إلى المزيد من الدراسات الأكاديمية، فإنه لم يأخذ حقه الوافي من هذه الدراسات إلى الآن، وأن ما صدر منها لم يستوعب جميع فوائدها فيه.

الهدف من هذه الدراسة.

- ١- الكشف عن الجهود التي قام بها ابن عدي في دراسته للرواة وبيان أحوالهم.
- ٢- الوقوف على الأسباب التي جعلت ابن عدي يذكر جملة من شيوخ البخاري في كتابه.
- ٣- بيان منهج الإمام البخاري في الرواية عن هؤلاء الشيوخ الذين تكلم فيهم الأئمة، وذكرهم ابن عدي في كتابه الكامل.

إشكالية الدراسة.

تحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ١- ما أسباب ذكر ابن عدي جملة من شيوخ البخاري في كتابه الكامل؟
- ٢- ما سبب رواية البخاري عن هؤلاء الشيوخ الذين ذكرهم ابن عدي في الكامل؟
- ٣- ما بيان الطعون التي وجهت إلى هؤلاء الشيوخ؟ وكيف يمكن الإجابة عنها وردّها؟

الدراسات السابقة.

تعددت الدراسات التي تناولت رجال البخاري المتكلم فيهم، وكذلك رجال مسلم، سواء فيما يتعلق بالرجال بشكل عام أو بالشيوخ، وهذا بعضها:

(١) "ابن عدي ومنهجه في كتابه الكامل في ضعفاء الرجال": للدكتور زهير عثمان علي نور، عبارة عن أطروحة دكتوراه، مقدمة لجامعة أم القرى، مطبوعة في مكتبة الرشيد للنشر، الطبعة الأولى في ١٤١٨هـ، المملكة العربية السعودية.

لم يتطرق الباحث لشيوخ البخاري الذين أوردتهم ابن عدي في كتابه الكامل بالتفصيل، وإنما بشكل وصفي فقط. (٢) منهج البخاري في الرواية عن المبتدعة الشيعية أنموذجاً، الباحثة كريمة سوداني، مطبوع في مكتبة الرشد بالرياض ٢٠٠٤م.

البحث ليس بصدد الوقوف على الرواة المبتدعة عند البخاري بقدر ما يتوقف على أسباب إيراد ابن عدي لمجموعة من شيوخ البخاري في كتابه الكامل وهذا غير متوافر في هذه الدراسة.

(٣) رجال صحيح البخاري الذين تكلم فيهم ابن عدي في كتابه "الكامل في ضعفاء الرجال" دراسة تطبيقية، الباحث عطوة القريناوي، رسالة ماجستير مقدمة للجامعة الإسلامية بغزة.

ركزت هذه الدراسة على رجال البخاري بشكل عام، ومن ضمنهم أغلب هؤلاء الشيوخ إلا أن الباحث لم يكشف بالتفصيل عن منهج البخاري في الرواية عنهم أو أسباب ترجمة ابن عدي لهم.

(٤) رواية البخاري في صحيحه عن رُمي في الاختلاط وضوابطه فيها، الباحث خالد العبيد، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة الملك سعود ١٤١٧هـ.

بحثي مقيد بشيوخ البخاري الذين ترجم لهم ابن عدي في كتابه الكامل، حيث لا علاقة له بالاختلاط على وجه التحديد. (٥) شيوخ البخاري الذين المتكلم فيهم في الجامع الصحيح، الباحثة ميسر الداور، بحث مقدم لمؤتمر الانتصار للصحيحين في الجامعة الأردنية ٢٠١٠م.

اشتمل البحث على شيوخ البخاري المتكلم فيهم إلا أن القضية الأساسية التي أنا بصدد دراستها ليست في استيعاب وحصر أسماء الشيوخ ورواياتهم فقط، إنما تتبع أهمية الدراسة من خلال الإحاطة بأقوال أهل العلم المعترين في هؤلاء الشيوخ، والوقوف على رأي ابن عدي فيهم ومدى توافق حكمه عليهم مع صنيع البخاري في الرواية عنهم.

خطة الدراسة.

تم تقسيم هذه الدراسة إلى: مقدمة، وتمهيد، وعشرة مطالب، على النحو الآتي:

المقدمة: وقد اشتملت على أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وأهدافه، ومشكلة الدراسة، والدراسات السابقة، وخطة البحث.

التمهيد: وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ترجمة الإمام البخاري ومنهجه في "الصحيح".

المطلب الثاني: التعريف بابن عدي وكتابه "الكامل في ضعفاء الرجال".

الدراسة التطبيقية.

المطلب الأول: إسحاق بن إبراهيم، أبو النضر الدمشقي.

المطلب الثاني: إسماعيل بن أبي أويس.

المطلب الثالث: ثابت بن محمد الشيباني الكوفي.

المطلب الرابع: الحسن بن بشر بن سلم البجلي.

المطلب الخامس: الحسن بن خلف بن شاذان بن زياد الواسطي.

المطلب السادس: خالد بن مخلد، أبو الهيثم القَطَوَانِي، الكوفي.

المطلب السابع: خليفة بن خياط بن خليفة بن خياط، يلقب بشباب العُصْفُري.

المطلب الثامن: عاصم بن علي بن عاصم الواسطي، يُكنى أبا الحسين.

المطلب التاسع: عَفَان بن مسلم، أَبُو عثمان الصَّفَار البصري.

المطلب العاشر: نُعيم بن حَمَاد المرزوي، حُرَاعي.

الخاتمة: واشتملت على أهم النتائج.

التمهيد، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ترجمة موجزة للإمام البخاري، ومنهجه في كتابه "الصحيح".

أولاً: اسمه وكنيته ونسبه.

هو أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، الجعفي البخاري، بضم الباء الموحدة، وفتح الخاء المعجمة والراء بعد الألف، هذه النسبة إلى البلد المعروف بما وراء النهر يقال لها: بخارى، خرج منها جماعة من العلماء في كل فن يجاوزون الحد^(١).

وقد وصف ياقوت الحموي بخارى بقوله: "من أعظم مدن ما وراء النهر وأجلها ... وأما نزهة بلاد ما وراء النهر، فإنني لم أر ولا بلغني في الإسلام بلداً أحسن خارجاً من بخارى؛ لأنك إذا علوت فهُنْدُزَهَا لم يقع بصرك من جميع النواحي إلا على خضرة متصلة خضرتها بخضرة السماء"^(٢).

ثانياً: مولده ووفاته.

روى الخطيب البغدادي بسنده إلى الحسن البزار أنه قال: "رأيت محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، شيخاً نحيف الجسم، ليس بالطويل ولا القصير، وُلد يوم الجمعة، بعد صلاة الجمعة لثلاث عشرة ليلة خلت من شهر شوال، سنة أربع وتسعين ومئة، وتوفي ليلة السبت، عند صلاة العشاء ليلة الفطر، ودُفن يوم الفطر، بعد صلاة الظهر يوم السبت لعُزَّة شوال، من سنة ست وخمسين ومئتين، عاش اثنتين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يوماً"^(٣).

ثالثاً: منهجه في الصحيح.

قال البخاري عن نفسه: "صنفت كتابي «الصحيح» لست عشرة سنة، خرّجته من ستّ مئة ألف حديث، وجعلته حجة فيما بيني وبين الله تعالى"^(٤).

وهو أولُ مُصنّفٍ في الصّحيح المُجرّد؛ والسبب في ذلك ما رواه عنه إبراهيم بن مَعْقِلِ النَّسْفِي قَالَ: كُنَّا عِنْدَ إِسْحَاقَ ابْنِ رَاهُوَيْهِ فَقَالَ: لَوْ جَمَعْتُمْ كِتَابًا مُخْتَصَرًا لِصَحِيحِ سُنَّةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ: فَوَقَعَ ذَلِكَ فِي قَلْبِي، فَأَخَذْتُ فِي جَمْعِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ^(٥).

عناد الغنائيم

وهذا منه، -رحمه الله تعالى-، كلامٌ عامٌّ، لا يكشف عن كامل منهجه في هذا الكتاب، فمعروفٌ عن الإمام البخاري عدم التصريح بمنهجه وآرائه، فإنه إنما كان يكتفي بالإشارات الدالة على ذلك، والتي من خلالها حاول بعض أهل العلم والباحثين استنباط هذا المنهج، وما كان هذا البحث إلا حلقةً من تلك الحلقات التي حاولت الكشف عن ذلك، وكل ذلك بالاستناد إلى المراجعة الدقيقة لكتابه "الصحيح" والوقوف الطويل أمام حال مشايخه -وهم موضوع هذا البحث- ودراسة أقوال الأئمة الواردة فيهم وعرضها على أحكام ابن عدي، ثم محاولة الكشف عن صنيع البخاري وبيان سبب روايته عنهم.

وقد ذكر الحازمي بعض الكلام فيما يتعلق بشرط البخاري، فقال: "شَرَطَ الْبُخَارِيُّ أَنْ يَخْرُجَ مَا اتَّصَلَ إِسْنَادُهُ، مَعَ كَوْنِ رُؤَايَةِ ثِقَاتٍ مُتَقِنِينَ مَلَاذِمِينَ لِمَنْ أَخَذُوا عَنْهُ مُلَازِمَةً طَوِيلَةً فِي السَّفَرِ وَفِي الْحَضَرِ، وَأَنَّهُ قَدْ يَخْرُجُ أحيانًا عَنْ أَعْيَانِ الطَّبَقَةِ الَّتِي تَلِي هَذِهِ فِي الْإِتْقَانِ وَالْمَلَاذِمَةِ لِمَنْ رَوَوْا عَنْهُ، فَلَمْ يَلْزِمَهُ إِلَّا مُلَازِمَةَ سِيْرَةِ"^(٦).

وقد نقل ابن الصلاح أن الأئمة تلقت كتابه وكتاب "صحيح مسلم" بالقبول، وكتاب صحيح البخاري أجل ما صنّف في سنة رسول الله ﷺ، من أحكام وتشريعات وغير ذلك، وقد كان -رحمه الله-، من أعلم أئمة هذا الشأن، فهو من أولئك الذين اجتهدوا في التصنيف في كتب السنة وعلم الرجال، ولقد وصفه الحافظ ابن كثير بالقول: "هو إمام أهل الحديث في زمانه، والمقتدى به في أوانه، والمقدم على سائر أضرابه وأقرانه"^(٧)، والكلام في بيان مكانة هذا الإمام الجليل يطول، وليس هنا مكان بسطه، إلا أنه بالرغم من كل ذلك وجد من وجهه سهام النقد لبعض الأحاديث الواردة في "صحيحه" وتكلموا عليها من جهة إسنادها، مما قد اعتُبر أن البخاري قد أخذ بشرطه، على نحو ما نجد في كتاب "الإلزامات والتتبع" للدارقطني، وقد أجاب بعض أهل العلم كالحافظ ابن حجر والإمام النووي على معظم ما ورد في هذا الكتاب، وقد تابع الدارقطني في ذلك بعض أهل العلم، ممن تناولوا بعض أحاديث الصحيحين بالنقد، ولن يسلم من النقد أحد، وهذا إنما كان متجهاً نحو الأسانيد، أو مما يندرج تحت الصنعة الحديثية الصرفة، والتي مدارها يكون في الكلام على الرجال من جهة ضعفهم، ونزول رتبته عن رتبة الحفاظ المتقنين، وأنهم ربما تفرّدوا ببعض الأحاديث الواردة في الصحيح.

المطلب الثاني: التعريف بابن عدي وكتابه الكامل.**أولاً: اسمه، وكنيته، ونسبته.**

هو عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَدِي بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَافِظِ يَعْرِفُ بَابِنَ الْقَطَّانِ^(٨)، هكذا عُرف عند كل من ترجم له أو نقل عنه، وكثير منهم ينسبه إلى اسم بلده فيقول: الجرجاني، ويكنى بأبي أحمد^(٩).

أمّا جرجان بلدته التي يُنسب إليها فقد ذكرها السمعاني في "الأنساب" قال: "الجرجاني: بضم الجيم وسكون الراء المهملة والجيم والنون بعد الألف، هذه النسبة إلى بلدة جرجان وهي: بلدة حسنة فتحها يزيد بن المهلب"^(١٠).

ثانياً: مولده، ونشأته.

ولد ابن عدي يوم السبت سنة سبع وسبعين ومئتين بجرجان، كما صرح بذلك تلميذه حمزة السهمي في كتابه "تاريخ جرجان" فقال: "سمعت أبا أحمد عبد الله بن عدي يقول: قال أبي: -يعني عدي بن عبد الله - : ولدت يوم السبت غرة ذي القعدة سنة سبع وسبعين ومئتين"^(١١).

نشأ محباً للعلم وهو صغير، خاصة علم الحديث منه، فطلبه في بداية حياته، قال تلميذه حمزة السهمي: "كان كتب الحديث بجرجان في سنة تسعين ومئتين عن أحمد بن حنبل السعدي وغيره، ثم رحل إلى العراق والشام ومصر"^(١٢).

ثالثاً: وفاته.

توفي ابن عدي -رحمه الله- سنة (٣٦٥هـ) وقد قيد ذلك أيضاً السهمي، فقال: "توفي عبد الله بن عدي غرة جمادى الآخرة سنة خمس وستين وثلاثمائة ليلة السبت، وصلى عليه أبو بكر الإسماعيلي، ودفن بجانب مسجد كرز بن وبرة" (١٣) عن يمين القبلة مما يلي صحن المسجد" (١٤).

رابعاً: كتاب الكامل وأهميته.

لا يخفى على أحد من أهل العلم بالحديث، ما حظي به كتاب الكامل في ضعفاء الرجال من المكانة المرموقة، والشهرة الواسعة، ومدى أهميته في هذا الشأن وعند المختصين به، وقد نص على علو منزلته في ذلك الوقت إمام عصره الدارقطني، فيما نقله عنه حمزة السهمي عندما قال: "سألت أبا الحسن الدارقطني أن يصنف كتاباً في ضعفاء محدثين فقال: لي أليس عندك كتاب ابن عدي؟ فقلت: نعم، قال: فيه كفاية لا يزداد عليه" (١٥)، وحسبك بشهادة إمام الجهادية في العلل في زمانه من شهادة.

الدراسة التطبيقية.

المطلب الأول: إسحاق بن إبراهيم، أبو النضر الدمشقي، له في "الصحيح" أربعة أحاديث واحدا منها مكرر (١٦).

ساق له ابن عدي في كتابه "الكامل" بإسناده حديثاً واحداً، قال فيه: "حدثنا محمد بن هارون ابن حميد، حدثنا الحسن بن علي الحلواني، حدثنا إسحاق بن إبراهيم أبو النضر الدمشقي، حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، أن النبي ﷺ قال: إنما الأعمال بالخواتيم".

ثم أتبع ذلك بالحكم عليه فقال: "وهذا الحديث من حديث هشام بن عروة غير محفوظ، وأبو النضر الدمشقي هذا يحدث عن يزيد بن ربيعة، وهو دمشقي أيضاً، عن أبي الأشعث الصنعاني، وهو من صنعاء بمسوق، عن ثوبان، عن النبي ﷺ مقدار عشرين حديثاً، كلها غير محفوظة، حدثنا علي بن الحسن بن عبد الجبار البلدي، عن إسحاق بن سيار، عنه، ولأبي النضر أحاديث صالحه، ولم أر له أنكر مما ذكرته" (١٧).

أقوال النقاد فيه:

وثقه أبو حاتم فيما نقله ابنه فقال: "سئل أبي عن إسحاق بن إبراهيم الفراديسي الدمشقي، فقال: كتبت عنه وهو ثقة" (١٨). ووثقه أبو زرعة الدمشقي، فقال: "كان من الثقات البكائين"، وقال النسائي: "ليس به بأس"، وقال ابن أبي حاتم أيضاً: "سألت أبا مسهر عن إسحاق بن إبراهيم بن يزيد الدمشقي، فقال: ثقة" (١٩). ووثقه أيضاً الدارقطني كما في سؤالات البرقاني عنه، قال: وإسحاق بن إبراهيم أبو النضر الدمشقي ثقة، يحدث عنه فهد بن سليمان (٢٠).

وذكره ابن حبان في الثقات (٢١).

وقال الذهبي في "الكاشف": "ثقة"، وذكره في كتابه الآخر: "من تكلم فيه وهو موثق"، وقال: "ثقة عابد، وله أحاديث غير محفوظة، قاله ابن عدي" (٢٢).

وحاصل أقوال الأئمة في أبي النضر هذا، أنه ثقة، ولكن ربما أخطأ، وخطؤه هذا بسبب ما كان يرويه أحياناً عن بعض

عناد الغنائيم

الضعفاء، من أحاديث ضعيفة الحمل فيه عليهم لا عليه، ولذلك حينما ذكر ابن عدي أن أبا النضر الدمشقي هذا يحدث عن يزيد بن ربيعة، وهو دمشقي أيضاً، عن أبي الأشعث الصنعاني - وهو من صنعاء دمشق - عن ثوبان، عن النبي ﷺ، مقدار عشرين حديثاً كلها غير محفوظة، علّق الذهبي على ذلك بالقول: "قلت: شيخة يزيد ساقط، فالحعدة على يزيد" (٢٣)، وزاد ابن حجر في "تقريب التهذيب": "وقد قال ابن عساكر أيضاً: الوهم في تلك الأحاديث من يزيد" (٢٤).

وكل هذا يكشف أنّ إسحاق بن إبراهيم بن يزيد الدمشقي ثقة، ولهذا احتجّ به البخاري في صحيحه، فأخرج له في كتاب الزكاة والجهاد وغير موضع، وهو من شيوخه - كما ذكرت - ما يعني أنه من أعرف الناس به وبحديثه، وكان لا يخفي عليه صحيح حديثه من سقيمه، فكان بلا شك يعرف أيضاً أن الضعف الذي قيل أنه فيه إنما هو؛ بسبب روايته عن بعض شيوخه لا منه، فانتقى له من حديثه ما يوافق رواية الثقات، وأعرض عما سوى ذلك.

وأما ذكر ابن عدي له في "الكامل" فلا يضره؛ لأنه أتما أراد أن يبين أنّ تلك الأحاديث التي تُكلم عنه بسببها، إنما الحمل فيها على شيخة، لا عليه، ولذلك فإن تجريح مَنْ جرّحه مردودٌ لأجل ذلك، ويكشف ذلك قول ابن عدي في آخر ترجمته بعد أن ساق له بعضاً من تلك الروايات التي أنكرت عليه: "ولم أر له أنكر ممّا ذكرته"، وهي محصورة برواياته عن شيخة يزيد بن ربيعة، وأما سائر رواياته فهي سالحة كما قال ابن عدي، وعلى مقتضى كل ذلك جاء توثيق الأئمة له، ومن جملتهم الإمام البخاري، والله تعالى أعلم.

المطلب الثاني: إسماعيل بن أبي أويس، له في الصحيح مئتان وثلاثون رواية (٢٥).

ترجم له ابن عدي في كتابه "الكامل في ضعفاء الرجال"، فقال: "إسماعيل بن أبي أويس، واسم أبي أويس، عبد الله بن عبد الله بن أبي أويس بن أبي عامر الأصبحي، وهو ابن أخت مالك بن أنس، ومالك خاله من أهل المدينة، يُكنى أبا عبد الله".

ثم ذكر بعض أقوال أهل العلم فيه، ثم ساق ثلاثة أحاديث من طريقه، ثم ختم ترجمته بالقول: "وهذا الحديث مُكْرَرٌ عَنْ مَالِكٍ، لَا أَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي أُوَيْسٍ عَنْهُ، وَابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ هَذَا رَوَى عَنْ خَالِهِ مَالِكٍ أَحَادِيثَ غَيْرَ أَنَّهُ لَا يُتَابِعُهُ أَحَدٌ عَلَيْهَا، وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ وَغَيْرِهِمَا مِنْ شُيُوخِهِ، وَقَدْ حَدَّثَ عَنْهُ النَّاسُ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ ابْنُ مَعِينٍ وَأَحْمَدُ وَالْبُخَارِيُّ، يُحَدِّثُ عَنْهُ الْكَثِيرُ، وَهُوَ خَيْرٌ مِنْ أَبِيهِ أَبِي أُوَيْسٍ" (٢٦).

أقوال النقاد فيه.

قد اختلف قول ابن معين فيه، ففي رواية ابن محرز عنه، قال: "وسألت يحيى عن إسماعيل بن أبي أويس، فقال: ضعيف، أضعف الناس لا يحل لمسلم أن يحدث عنه بشيء" (٢٧).

وقال في رواية عثمان بن سعيد الدارمي: "لا بأس به" (٢٨)، وقال في رواية ابن أبي خيثمة فيما كتب إلى أبي حاتم: "صدوق، ضعيف العقل، ليس بذاك" (٢٩).

ثم ذكر العقيلي في كتابه "الضعفاء" مجموع أقوال ابن معين فيه وتباينها فقال: "إسماعيل بن عبد الله بن أبي أويس المدني، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ، يَقُولُ: أَبُو أُوَيْسٍ وَابْنُهُ ضَعِيفَانِ، وَحَدَّثَنِي أَسَامَةُ الدَّقَاقُ بَصْرِيٌّ، يَقُولُ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ، يَقُولُ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، يَسْوَى فِلْسِينِ" (٣٠).

وضعه النسائي أيضاً في كتابه "الضعفاء والمتروكون" وقال: "ضعيف" (٣١).

وقال الذهبي في كتابه "المغني في الضعفاء": إسماعيل بن أبي أويس المدني، صدوق له من أكبر، ضعفه لذلك النسائي، وقال أحمد: لا بأس به، وقال الدارقطني: لا أختاره في الصحيح، وقال أبو حاتم: محله الصدق^(٣٢).

ويتبين من عبارات أهل العلم أنهم مجمعون على ضعفه والكلام فيه، وأحسن ما ذكر فيه قول الإمام أحمد بن حنبل فيما ذكر سلمة بن شبيب المسمعي، قال: "حضرت ابن أبي أويس تعرض عليه مسائل مالك، فقرأ عليه، شك ابن وهب، أو كلام نحوه، فذكرت ذلك لأحمد بن حنبل، فقال: لا يحتاج إلى هذا، ابن أبي أويس ثقة، وقد قام في أمر المحنة مقاماً محموداً"^(٣٣)، ولا يخفى ما لأمر المحنة في القول بخلق القرآن من آثار على أقوال الإمام أحمد في الرجال.

لكن يظهر أن هذا النقد متجبه على حفظه وضبطه، وليس في عدالته، إلا أن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن - كيف أخرج له البخاري، مع إطباق عامة أهل العلم إلا القليل منهم على ضعفه، ولماذا؟

يمكن أن يجاب على ذلك: بأن البخاري إنما روى له متابعة إلا في القليل من رواياته، أي أنه انتقى له مما صح من حديثه وتوبع عليه، وهذا ما كشف عنه أيضاً الحافظ ابن حجر في مقدمة فتح الباري، في سياق حديثه عن أسماء من طعن فيه من رجال صحيح البخاري، قال: "احتج به الشيخان إلا أنهما لم يكثرنا من تخريج حديثه، ولا أخرج له البخاري مما تفرد به سوى حديثين"، ثم ذكر ما هو أوضح من ذلك، بقوله: "وروي في مناقب البخاري بسند صحيح، أن إسماعيل أخرج له أصوله، وأذن له أن ينتقي منها، وأن يعلم له على ما يحدث به ليحدث به، ويعرض عن ما سواه وهو مشعر بأن ما أخرج البخاري عنه هو من صحيح حديثه؛ لأنه كتب من أصوله، وعلى هذا، فلا يحتج بشيء من حديثه غير ما في الصحيح؛ من أجل ما قدح فيه النسائي وغيره إلا أن شاركه فيه غيره، فيعتبر به"^(٣٤).

إن رواية البخاري عن إسماعيل هذا لها خصوصية بسبب ما ذكر أنه أخرج له في أصوله، وأنه روى له من صحيح حديثه، كما أنه انتقى من رواياته ما لم ينفرد به، بل روى له ما توبع عليه، وليس على إطلاقه وهذا ما نص عليه ابن حجر عندما قال: "احتج به الشيخان إلا أنهما لم يكثرنا من تخريج حديثه ولا أخرج له البخاري مما تفرد به سوى حديثين"^(٣٥).

ولسائل أن يسأل: إذا كان البخاري قد أخرج تلك الروايات التي توبع عليها إسماعيل بن أبي أويس من طرق ثابتة وصحيحة، فما حاجته لرواية إسماعيل بن أبي أويس وأمثاله، وقد تكلم فيهم؟

فإنه مما يمكن أن يجاب عن ذلك أيضاً أنه عرف عن البخاري مئله إلى تكثير طرق الحديث، وتكثير طرق الحديث تزيد قوة وصحة فوق صحته، وهذا يقود إلى القول، بأنه ليس كل ما يرويه الثقة يصح، ولا كل ما يرويه الضعيف يترك، وصنيع البخاري يثبت ذلك، وهذا من دقيق فهمه - رحمه الله تعالى -.

المطلب الثالث: ثابت بن محمد الشيباني الكوفي، وله عند البخاري ثلاث روايات^(٣٦).

ذكره ابن عدي في كتابه الكامل، فقال: "ثابت بن محمد الزاهد كوفي، يكنى أبا إسماعيل".

ثم أتبع ذلك مما ورد من كلام بعض أهل العلم فيه، ثم ساق له بإسناده ثلاثة أحاديث من طريق سفيان الثوري عنه، ثم قال بإثرها: "وثابت الزاهد هذا هو عندي ممن لا يتعمد الكذب، ولعله يخطئ، وله عن الثوري وعن غيره غير ما ذكرت، وفي أحاديثه يشتهر عليه فيرويه حسب ما يستحسنه، والزهاد والصالحون كثيراً ما يشتهر عليهم فيروونها على حسن نياتهم"^(٣٧).

أقوال النقاد فيه.

قال ابن أبي حاتم: "سمعت أبي يقول - عن ثابت هذا - هو صدوق"^(٣٨)، وذكره البخاري في التاريخ الكبير، وساق

عناد الغنائيم

حديثاً من طريقه وبين فيه أن الضعف من غيره لا منه، فقال: "ثابت ابن مُحَمَّد، أَبُو إِسْمَاعِيلَ الشَّيْبَانِي الكُوفِي، وَقَالَ بعضهم الكِنَانِي، سَمِعَ الثَّوْرِي، وَزَائِدَةَ، قَالَ لَنَا ثَابِتٌ: حَدَّثَنَا عَمَّارُ بْنُ سَيْفٍ، عَنِ أَبِي مَعَانَ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: "تَعَوَّدُوا بِاللَّهِ مِنْ جُبِّ الْحَزْنِ! قِيلَ: مَنْ يَسْكُنُهُ؟ قَالَ: المَرَاوُونَ بِأَعْمَالِهِمْ" وَأَبُو مَعَانَ لَا يُعْرَفُ لَهُ سَمَاعٌ مِنَ ابْنِ سِيرِينَ، وَهُوَ مَجْهُولٌ" (٣٩).

وكانَّ البخاري في صنيعة هذا أراد أن يشير إلى أن الضعف جاء من قبل أبي معان لا من ثابت وإن ذكره في الضعفاء، إلا أنه علل ذلك بنفسه.

وثابت هذا ذكره ابن حبان في الثقات، قال: "ثابت بن مُحَمَّد الكِنَانِي، أَبُو إِسْمَاعِيلَ من أهل الكوفة، يروي عن الثوري، ومُسَعَّر بن كِذَام" (٤٠).

وقد ضعفه الدارقطني فيما ورد من سؤال الحاكم له، قال: "قلت -يعني الحاكم-: فثابت بن مُحَمَّد الزاهد؟ قال: ليس بالقوي، لا يضبط، هو يخطئ في أحاديث كثيرة" (٤١).

هذا وقد ذكره الحافظ ابن حجر في مقدمة فتح الباري، في سياق أسماء من طعن فيه من رجال "صحيح البخاري"، وذكر فيه مجمل أقوال أهل العلم ومبيناً وجه إخراج البخاري لحديثه، فقال: "وَنَقَّه مُطِين، وَصَدَّقَهُ أَبُو حَاتِمٍ، وَقَالَ الدَّارِقُطَنِيُّ: لَيْسَ بِالْقَوِي، وَقَالَ ابن عدي: هُوَ عِنْدِي مِمَّنْ لَا يَتَعَمَّدُ الْكُذْبَ، وَلَعَلَّهُ يُخْطِئُ، قُلْتُ: رَوَى عَنْهُ الْبُخَارِيُّ فِي الصَّحِيحِ، حَدِيثَيْنِ فِي الْهَيْبَةِ وَالتَّوْحِيدِ، لَمْ يَنْفَرِدْ بِهِمَا" (٤٢).

قلت: بل أخرج له في كتاب الأدب، باب ما ينهى عن دعوة الجاهلية، برقم (٣٥١٩)، وفي التوحيد في باب قوله الله تعالى (وَجُودُهُ يُؤَمِّنُ نَاصِرَةً) برقم (٧٤٤٢)، ولم يخرج له في الهبة كما قال -رحمه الله تعالى-.

إنَّ النَّقْدَ الْمُنْجَهَ عَلَى ثَابِتٍ هَذَا مِنْ قِيلِ الْأُئِمَّةِ إِنَّمَا جَاءَهُ بِسَبَبِ مَا ذُكِرَ مِنْ اسْتِحْسَانِهِ لِمَا يَرْوِيهِ مِمَّا يَسْتَحْسِنُهُ الرَّهْدَاءُ وَالصَّالِحُونَ كَثِيرًا، فَيُرَوْنَ ذَلِكَ عَلَى حُسْنِ نِيَّاتِهِمْ وَلَيْسَ مِنْ بَابِ الْعَمْدِ كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ ابن عدي.

وخلاصة القول فيه: أنه صدوق حسن الحديث، يخطئ في بعض الأحاديث، فهو ممن يُعتبر بحديثه في المتابعات، ولا يحتج بما ينفرد به، وعلى هذا مشى البخاري في إخراج له والرواية عنه.

المطلب الرابع: الحسن بن بشر بن سلم، له في الصحيح روايتان (٤٣).

ذكره ابن عدي في الكامل، فقال: الحسن بن بشر بن سلم البجلي، ثم ساق له أحاديث عدة وقال بإثرها: "وَالْحَسَنُ ابنِ بَشْرِ أَحَادِيثُ لَيْسَتْ بِالْكَثِيرِ، وَأَحَادِيثُهُ يَتَرَبَّبُ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ، وَيُحْمَلُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَيْسَ هُوَ بِمُنْكَرِ الْحَدِيثِ" (٤٤).

أقوال النقاد فيه.

قال ابن أبي حاتم: "حدثنا عبد الرحمن، أخبرنا علي بن أبي طاهر، فيما كتب إلي، قال: أخبرنا، الأثرم قال: سمعت أبا عبد الله -يعني أحمد بن حنبل- سئل عن الحسن بن بشر بن سلم الكوفي، فقال: ما أرى به بأساً في نفسه، روى عن زهيرٍ أشياءً مناكير .

ثم قال أبو محمد -أي ابن أبي حاتم-: سئل أبي عن الحسن بن بشر البجلي، فقال: صدوق" (٤٥).

وقد نقل الخطيب البغدادي بسنده إلى عبد الرحمن بن خراش، قوله: "الحسن بن بشر بن سلم كوفي، منكر الحديث"، ثم أتبع ذلك بحكم النسائي، فقال: أخبرنا البرقاني، قال: أخبرنا أحمد بن سعيد بن سعد، قال: حدثنا عبد الكريم بن أحمد ابن شعيب

النسائي، حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: الْحَسَنُ بْنُ بَشْرِ بْنِ سَلْمٍ، لَيْسَ بِالْقَوِيِّ^(٤٦).

إن كان بعض الأئمة قد تكلم في الحسن بن بشر هذا، إلا أن تضعيفهم له يُعد يسيراً، فهو إنمَّا تُكَلِّمُ فِيهِ مِنْ قِبَلِ ضَبْطِهِ لَا فِي عِدَالَتِهِ، وَ الْبَخَارِيُّ رَوَى لَهُ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُكْثِرِ الرَّوَايَةَ عَنْهُ، فَقَدْ أُخْرِجَ لَهُ فِي الصَّحِيحِ رَوَايَتَيْنِ فَقَطْ، وَهَاتَانِ الرَّوَايَتَانِ مِمَّا تُوْبِعُ عَلَيْهِ؛ أَي رَوَى مَا صَحَّ عَنْهُ، فَكَمَا يُعْلَى حَدِيثُ الثَّقَةِ فَإِنَّ لِلضَّعِيفِ مَا يَصِحُّ، وَيُؤَكِّدُ عَلَى ذَلِكَ مَا وَرَدَ عَنِ ابْنِ حَجْرٍ حَيْثُ قَالَ فِي أَثْنَاءِ كَلَامِهِ عَلَى الْحَسَنِ بْنِ بَشْرِ هَذَا: "رَوَى عَنْهُ الْبَخَارِيُّ مَوْضِعِينَ لَا غَيْرَ، أَحَدُهُمَا: فِي الصَّلَاةِ، وَالْآخَرُ فِي الْمَنَاقِبِ، فَأَمَّا الَّذِي فِي الصَّلَاةِ فَحَدِيثُهُ عَنِ مَعَاذِيِّ بْنِ عَمْرَانَ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنِ إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ فِي الْإِسْتِسْقَاءِ^(٤٧) وَهُوَ عِنْدَهُ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنِ إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، وَالْآخَرُ: حَدِيثُهُ عَنِ مَعَاذِيِّ بْنِ عَمْرَانَ عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنِ ابْنِ أَبِي مَلِيكَةَ، عَنِ مُعَاوِيَةَ أَنَّهُ أَوْتَرَ بِرُكْعَةٍ فَصَوَّيْتُهُ ابْنَ عَبَّاسٍ وَهُوَ عِنْدَهُ فِي الْبَابِ مِنْ حَدِيثِ نَافِعِ بْنِ عُمَرَ، عَنِ ابْنِ أَبِي مَلِيكَةَ نَحْوَهُ^(٤٨)، فَلَمْ يَخْرُجْ عَنْهُ مِنْ أَفْرَادِهِ شَيْئاً وَلَا مِنْ أَحَادِيثِهِ عَنِ زُهَيْرِ الثُّبَيْيِ اسْتَكْرَاهَا أَحْمَدُ"^(٤٩).

أما عن صنيع البخاري في الأخذ عنه، فهو خاصٌّ به؛ لِأَنَّ مِنْهَجَهُ فِي التَّلَقِّيِّ عَنْهُ وَاضِحٌ مِنْ حَيْثُ قَلَّةُ الرَّوَايَةِ، وَإِبْجَادُ مَتَابِعِهَا، وَلَا يُعَدُّ هَذَا تَوْثِيقاً مُطْلَقاً لَهُ، فَهُوَ لَمْ يَخْرُجْ عَنْهُ مِنْ أَفْرَادِهِ شَيْئاً، وَلَا مِنْ أَحَادِيثِهِ عَنِ زُهَيْرِ بْنِ مَعَاوِيَةَ الْجَعْفِيِّ الَّتِي اسْتَكْرَاهَا الْإِمَامُ أَحْمَدُ بِقَوْلِهِ: "رَوَى عَنِ زُهَيْرِ أَشْيَاءَ مَنَاقِبٍ"^(٥٠).

وهذا إنمَّا يدلُّ على مدى إحاطة الإمام البخاري بالرجال وأحوالهم، وما يمكن أن يصحَّ من أحاديثهم، فلا يتركها، وما يمكن أن يُسْتَكْرَاهَا مِنْهَا فَيُعْرَضُ عَنْهَا وَيَتْرَكُهَا، خُصُوصاً أَمْثَالَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ مِنْ شُيُوخِهِ، فَهُوَ أَدْرَى بِهِمْ وَبِأَحْوَالِهِمْ كَمَا ذَكَرْتَ مِنْ غَيْرِهِمْ مِمَّنْ تَبَاعَدَتْ أَرْمَانُهُمْ عَنْهُ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ.

المطلب الخامس: الحسن بن خلف بن شاذان بن زياد الواسطي، أبو علي البرزاني

سمَّاهُ ابْنُ عَدِي الْحَسَنَ بْنَ شَاذَانَ، وَعِنْدَ الْبَخَارِيِّ الْحَسَنُ بْنُ خَلْفٍ، وَهَمَا وَاحِدٌ صَرَّحَ بِذَلِكَ ابْنُ حَجْرٍ فِي التَّهْذِيبِ نَقْلًا عَنِ ابْنِ حَبَانَ، قَالَ: "ذَكَرَهُ ابْنُ حَبَانَ فِي الثَّقَاتِ فِي مَوْضِعَيْنِ، فَقَالَ: الْحَسَنُ بْنُ شَاذَانَ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ قَلِيلٍ: الْحَسَنُ بْنُ خَلْفٍ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ وَاحِدٌ"^(٥١)، لِذَلِكَ قَالَ الْمَرْيُ فِي صَدْرِ تَرْجُمَتِهِ مِنْ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ: "وَقَدْ يُنْسَبُ إِلَى جَدِّهِ"^(٥٢).

أقوال النقاد فيه.

سُئِلَ عَنْهُ أَبُو حَاتِمِ الرَّازِي فَقَالَ: "شَيْخٌ"^(٥٣)، وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَانَ فِي الثَّقَاتِ^(٥٤)، وَوَثَّقَهُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِي فِي تَارِيخِ بَغْدَادٍ، فَقَالَ: "الْحَسَنُ بْنُ خَلْفِ بْنِ شَاذَانَ، كَانَ ثَقَّةً، أَخْرَجَ الْبَخَارِيُّ حَدِيثَهُ فِي كِتَابِهِ الصَّحِيحِ"^(٥٥). وَعَنِ الْخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ أَنَّهُ قَالَ: "كَانَ ثَقَّةً"، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ فِي "الْمَغْنِيِّ": "ثَقَّةٌ، تُكَلِّمُ فِيهِ، وَعَنِ الْبَخَارِيِّ، وَوَثَّقَهُ الْخَطِيبُ وَأَبُو حَاتِمٍ"^(٥٦).

وَالصَّحِيحُ أَنَّ أَبَا حَاتِمٍ قَالَ فِيهِ: "شَيْخٌ" كَمَا فِي "الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ" لِابْنِهِ^(٥٧).

وَالْغَرِيبُ أَنَّ الْحَافِظَ ابْنَ حَجْرٍ لَمْ يَذْكُرْهُ فِي مَقْدِمَةِ فَتْحِ الْبَارِي كَعَادَتِهِ فِيمَنْ يَذْكُرُهُمْ فِي الْفَصْلِ التَّاسِعِ فِي سِيَاقِ أَسْمَاءِ مَنْ طُعِنَ فِيهِ مِنْ رِجَالِ الصَّحِيحِ، وَقَدْ قَالَ فِي "النَّقَرِيبِ": "صَدُوقٌ لَهُ أَوْهَامٌ"^(٥٨). لَهُ فِي الصَّحِيحِ رَوَايَةٌ وَاحِدَةٌ فَقَطْ^(٥٩).

وعلى مقتضى كلِّ ما سبق، فإنَّه يظهر لي من خلال ذكر ابن عدي لهذا الراوي في كتابه الكامل وتوثيق أهل العلم له أيضاً، أَنَّهُ إِنَّمَا ذَكَرَهُ؛ مِنْ أَجْلِ تَحْقِيقِ مَا أَلْزَمَ نَفْسَهُ بِهِ، أَنَّهُ سَيَذْكُرُ كُلَّ مَنْ تُكَلِّمُ فِيهِ وَلَوْ بِشَيْءٍ بَسِيطٍ، فَإِنَّ مِنْ مَنِهْجِهِ الْمَدَافَعَةَ عَنِ

عناد الغنائيم

الراوي إن كان يستحق ذلك، كما كان منه مع "الحسن بن خلف" فإنه قال في نهاية ترجمته: "ولأ أعلم له شيئاً منكراً فأذكره"^(٦٠).

المطلب السادس: خالد بن مخلد القطواني، له في الصحيح اثنان وثلاثون رواية^(٦١).

عرّف به ابن عدي في كتابه الكامل فقال: "خالد بن مخلد، أبو الهيثم القَطَوَانِي، كوفي، مولى بَجِيلَةَ"، ثم أورد له مجموعة الأحاديث التي أنكرت عليه، ثم قال: "وهذه الأحاديث التي ذكرتها عن مالك، وعن غيره لعله توهماً منه أنه كما يرويه، أو حُمِلَ على حفظه؛ لأنني قد اعتبرت حديثه ما روى الناس عنه من الكوفيين مُحَمَّد بن عثمان بن كرامة، ومن الغبراء أحمد بن سَعِيد الدارمي، وعندي من حديثهما عن خالد صدرٌ صالح، ولم أجد في كتبه أنكر مما ذكرته، فلعله توهماً منه أو حملاً على الحفظ، وهو عندي إن شاء الله لا بأس به"^(٦٢).

أقوال النقاد فيه.

قال ابن معين فيما نقله عنه الدارمي: "وسألته عن خالد بن مخلد القَطَوَانِي، فقال: لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ"^(٦٣). وترجم له ابن أبي حاتم أيضاً فقال: "خالد بن مخلد، أبو الهيثم القَطَوَانِي، كوفي، بَجَلِي، روى عن مالك بن أنس، وموسى بن يعقوب، وسليمان بن بلال، روى عنه ابن نمير، وعثمان وعبد الله ابنا أبي شيبة، سمعت أبي يقول ذلك، وحدثنا عبد الرحمن، أنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، فيما كتب إلى قال: سألت أبي عن خالد بن مخلد، فقال: "أحاديثه مناكير"، وسمعت أبي يقول: "خالد بن مخلد يُكتب حديثه"^(٦٤).

وذكره ابن حبان في الثقات^(٦٥)، وخالد بن مخلد يُعدّ من كبار شيوخ البخاري الذين روى عنهم. وقال الحافظ ابن حجر: "خالد بن مخلد القَطَوَانِي، الكُوفِي، أَبُو الْهَيْثَم، من كبار شيوخ البخاري، روى عنه، وروى عن واحد عنه"^(٦٦)، يعني أنه روى عنه مباشرة، وروى عنه بواسطة راوٍ آخر بينهما.

ثم بيّن أن كلام أهل العلم فيه إنما كان منصباً على بدعته، وليس على ضبطه أو عدالته؛ وذلك أن بعض المحدثين لهم منهجٌ خاصٌ في الأخذ عن أصحاب البدع، وبعضهم يقول فيهم: لنا صدقه وضبطه وعليه بدعته إن لم يكن داعياً لها، وهذا ما بينه ابن حجر أيضاً ذكره لأقوال أهل العلم في ابن مخلد هذا، فقال: "قَالَ الْعَجَلِيّ: بَقَّةٌ، فِيهِ تَشْيِيعٌ، وَقَالَ بِن سَعْدٍ: كَانَ مَتَشِيَعاً مَفْرطاً، وَقَالَ صَالِحُ جَزْرَةَ: بَقَّةٌ، إِلَّا أَنَّهُ كَانَ مُتَّهَمًا بِالْغُلُوِّ فِي التَّشْيِيعِ، وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: لَهُ مَنَاقِيرٌ، وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: صَدُوقٌ، إِلَّا أَنَّهُ يَتَشْيِيعُ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: يُكْتَبُ حَدِيثُهُ وَلَا يَحْتَجُّ بِهِ".

فتعقب ابن حجر بعض هذه الأقوال وردّ عليها بقوله: "أما التَّشْيِيعُ، فقد قَدَّمْنَا أَنَّهُ إِذَا كَانَ نَبَتْ الْأَخْذِ وَالْأَدَاءِ لَا يَضُرُّهُ لَا سِيَّمَا وَلَمْ يَكُن دَاعِيَةً إِلَى رَأْيِهِ، وَأما الْمَنَاقِيرُ فقد تَتَّبَعْنَا أَبُو أَحْمَدُ بْنُ عَدِيٍّ مِنْ حَدِيثِهِ وَأوردَهَا فِي كَامِلِهِ، وَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ مِمَّا أَخْرَجَهُ لَهُ الْبُخَارِيُّ".

وللبخاري كما ذكرت غير مرة منهجٌ خاصٌ في الرواية عن مثل هؤلاء الرواة، تمثل في رواية ما لم ينفرد به، بل ما تويح عليه، وهكذا صنيعه مع خالد بن مخلد هذا، فإن كل ما رواه له، إنما هو ممّا تويح فيه، إلا حديثاً واحداً أشار إليه ابن حجر، فقال: "لم أر له عنده -يعني عند البخاري- من أفرادة -أي القَطَوَانِي- سوى حديث واحد، وهو حديث أبي هُرَيْرَةَ من عادي لي ولياً الحديث"^(٦٧)، وروى له التَّبَائُونُ سوى أبي داود^(٦٨).

وعلى مقتضى ما سبق يمكن أن يقال: إن خالد بن مخلد القَطَوَانِي، وإن روى له البخاري، إلا أنه تكلم فيه عامّة الأئمة، ورمّوه بالتشيع وأنه كان مفطراً فيه، وذكروا له بعض المنكرات، وحسن القول فيه آخرون، كابن معين و أبي داود، ووثقه صالح

جزرة والعجلي ورموه بالتشيع، وهذا يعني أنه ممن لا يُترك حديثه، لكن يُكتب ولا يحتج به كما قال أبو حاتم الرازي، وبهذا يمكن أن يُعتبر للبخاري في روايته عنه، إلا حديثاً واحداً أشار إليه الحافظ ابن حجر، وليس من بين ما رواه عنه تلك المناكير التي تتبعها ابن عدي في "الكامل"، وبهذا يمكن أن يتفق صنيع البخاري في الرواية عنه في المتابعات مع خلاصة قول ابن عدي فيه: "وهو عندي؛ إن شاء الله، لا بأس به"، ومع قول الحافظ ابن حجر في "التقريب": "صدوق يتشيع، وله أفراد"، يعني مناكير، وهذا مما لا يمكن أن يخفى على إمام الأئمة البخاري -رحمه الله تعالى-، لا سيما إذا ما عُرف أن خالداً هذا من شيوخه المعاصرين له، وهو أعرف به من غيره، وبالتالي هو أعرف أيضاً بصحيح حديثه من سقيمه، ومع ذلك لم يحتج بكل ما رواه عنه إلا بحديث واحد، أما ما يتعلق ببدعة التشيع التي نسب إليها، فكما ذكرت فإن للعلماء منهاجاً في التعامل مع الرواة المبتدعة قد تجنّبها البخاري في روايته عنه، والله تعالى هو أعلم وأحكم.

المطلب السابع: خليفة بن خياط بن خليفة بن خياط، يلقب بشباب العصفري، يكنى أبا عمرو، له في "الصحيح" ثمانين روايات^(١٩).

ذكره ابن عدي في كتابه "الكامل"، وحكم عليه بقوله: "مستقيم الحديث، صدوق". ثم ساق له حكاية يبين فيها رأي بعض أهل العلم فيه إلا أنه أنصفه في ذلك، مما يدل على أن ابن عدي كان له رأيه الخاص فيه، فقال: "وكان الفضل بن الحباب^(٢٠) يذكر أنه كان عند أبي الوليد الطيالسي^(٢١)، فجاءه شَبَابُ العُصفريّ برسالة علي بن المدينيّ: أن لا يحدث يحيى بن معين، فغضب أبو الوليد وقال: لم لا أحدثه؟! قال الشيخ -يعني ابن عدي-: ولا أدري هذه الحكاية عن علي بن المدينيّ: لو لم يحدث شَبَابُ كان خيراً له صحيحة أم لا"، وهي رواية ضعيفة بل ساقطة؛ لأنها منقولة من طريق الكديمي: وهو محمد بن يونس، أبو العباس الكديمي البصري، وهو متهم بوضع الحديث وسرقته، وقال ابن عدي في ترجمته له: "ترك عامة مشايخنا الرواية عنه"، والعجب منه هنا يسأل إن كانت هذه الرواية صحيحة أم لا، وقد أشار الإمام الذهبي في "المغني"، إلى هذه الرواية التي ساقها ابن عدي في سياق ترجمته لخليفة ابن خياط، وأنصفه وكذب تلك الرواية، فقال: "حافظ مصنف صدوق تكلم علي بن المديني بما لا يقدح فيه وبما لا يصح عن علي -يعني ابن المديني-؛ لأنه من رواية الكديمي المتروك، فإن علياً قال: لو لم يحدث شَبَابُ كان خيراً له"^(٢٢).

ثم أعقب ذلك بكلام يبين من خلاله تضعيف هذا الخبر عن علي بن المديني، وبيان وجهة نظره بخليفة بن خياط هذا، فقال: "إنما يروي عن علي بن المديني، الكديمي، والكديمي لا شيء، وشباب من متيقظي رواة الحديث، وله حديث كثير، وتاريخ حسن، وكتاب في طبقات الرجال، وكيف يؤمن بهذه الحكاية عن علي فيه، وهو من أصحاب علي! ألا ترى أنه حمّله الرسالة إلى أبي الوليد في ابن معين! سيما إذا كان الراوي عن علي محمد بن يونس، وهو الكديمي، فدل هذا على أن الحكاية عن علي باطلة، ولخليفة من الحديث الكثير، ما يستغنى أن أذكر له شيئاً من حديثه، وهو مستقيم الحديث صدوق"^(٢٣).

وفي هذا الكلام ما يؤكد على ما ذكرت قبل أن من منهج ابن عدي أنه يذكر أحياناً أسماء بعض الرواة في كتابه الكامل لا على سبيل التضعيف المطلق لهم، بل التزاماً منه بما ألزم نفسه به، من ذكر من تكلم به ولو بشيء يسير، وما رأيناه من دفاعه عن ابن خياط وإنصافه، وإظهار مكانته وعلو رتبته في الرواية والتصنيف خير دليل على ذلك.

أقوال النقاد فيه.

قال ابن أبي حاتم نقلاً عن أبيه كما في الجرح والتعديل: "وسألته عنه -أي عن خليفة- فقال: لا أحدث عنه، هو غير قوي، كتبت من مسنده أحاديث ثلاثة، عن أبي الوليد الطيالسي، فأثبت أبا الوليد وسألته عنها، فأنكرها وقال: ما هذه

عناد الغنائم

من حديثي، فقلت: كتبتها من كتب شباب العُصْفُري، فعرفه وسكن غضبه^(٧٤).
وقد أجاب المعلمي اليماني فيما نقله عنه الدكتور بشار عواد معروف في تحقيقه لتهذيب الكمال تعقيباً على قول أبي حاتم السالف ذكره، فقال: "سكون غضب أبي الوليد يُشعر بأنه لم يكذب خليفة، ويحتمل أن يكون شباب قد استكثر من حديث أبي الوليد أخذاً من أصوله، وكانت تلك الثلاثة ممّا لا يحفظه أبو الوليد، فأنكرها، ثمّ لما عرف أنّ شباباً هو رواها عنه، حملها على أنّها عنده في أصوله، ولكنّه لا يحفظها، وكأنّه لهذا الاحتمال اقتصر أبو حاتم على قوله: "غير قوي"^(٧٥).

وذكره كذلك ابن حبان في الثقات، وقال: "كان متقناً عالماً بأيام الناس وأنسابهم"^(٧٦).
ترجم له الدارقطني في كتابه "المؤتلف والمختلف"، وقال: "صاحب التاريخ والطبقات، كان عالماً بالأنساب"^(٧٧).
وترجم له الإمام الذهبي في سير أعلام النبلاء، وأثنى عليه، ووصفه بالقول: "الإمام، الحافظ، العلامة، الأخباري، أبو عمرو، العُصْفُري، البصري، ويُلقب بشباب، صاحب (التاريخ)، وكتاب (الطبقات)، وغير ذلك... وكان صدوقاً، نساباً، عالماً بالسيرة والأيام والرجال"^(٧٨).

مما يتبين من أقوال الأئمة و أهل العلم –السالف ذكرها– في خليفة بن خياط هذا أن فيه خفة في ضبطه ممّا جعل رتبته تنزل إلى أن يُصِف بأنه صدوق، إلا أن البخاري في الرواية عنه يُظهر لنا أن له منهجه الخاص في التعامل مع هذه الفئة من الرواة، وقد تمثل ذلك في أنه أكثر في الرواية عنه بصيغة التعليق، وقد فسّر ذلك الحافظ ابن حجر بقوله: "وأكثر ما يُخرَج عنه البخاري يقع بهذه الصيغة لا يقول حدثنا ولا أخبرنا وكأنّه أخذ ذلك عنه في المُدَاكِرَة"^(٧٩).

ويعتذر لابن عدي ذكره في كتابه "الكامل"؛ لأنّه تكلم فيه بعضهم بلا حجة كما قال الإمام الذهبي وقد تصدى ابن عدي لكل ذلك، فكشف عن ضعف هذا الكلام بعد أن خبر حاله وحديثه، وأظهر منزلته، ولم يجاوز الإتيان في كلّ ما قال، أما إخراج البخاري له فهذا يترتب عليه الوقوف على كيفية الرواية عنه وبيان المنهج الذي سلكه –رحمه الله– في التعامل معه، على ما بينه الحافظ ابن حجر، والله تعالى أعلم.

المطلب الثامن: عاصم بن علي بن عاصم الواسطي، يكنى أبا الحسين، له في الصحيح تسع روايات^(٨٠).

ساق له ابن عدي ثلاثة أحاديث تفرّد بها عن شعبة بن الحجاج، وذلك بعد أن ذكر أقوال بعض أهل العلم فيه ثمّ أطلق حكمه عليه في نهاية الترجمة بقوله: "لا أعرف له شيئاً منكرًا في رواياته إلاّ هذه الأحاديث التي ذكرتها، وقد حدثناه عنه جماعة، فلم أر حديثه بأساً إلاّ فيما ذكرت، وقد ضعفه ابن معين، وصدقه أحمد بن حنبل وصدق أباه وأخاه"^(٨١).

أقوال النقاد فيه.

وثقه ابن سعد في الطبقات ثمّ زاد على توثيقه بكلام آخر فقال: "عاصم بن علي بن عاصم، كان يزوي عن شعبة، وسليمان بن المغيرة، وليث بن سعد، والمسعودي وغيرهم، وكان ثقة، وليس بالمعروف بالحديث، ويكثر الخطأ فيما حدث به، وتوفي بواسط يوم الإثنين للثمنين للنصف من رجب سنة إحدى وعشرين ومئتين"^(٨٢).

وذكره العجلي في كتابه "تاريخ الثقات": "شهدت مجلس عاصم بن علي، فحزروا من شاهده ذلك اليوم ستين ومئة ألف، وكان رجلاً مسوداً، وكان ثقة في الحديث"^(٨٣).

وقال ابن أبي حاتم: "قال أبي: عاصم بن علي بن عاصم، ما أقل خطأه، قد عرض عليّ بعض حديثه، سمعت أبي يقول: عاصم بن علي صدوق"^(٨٤).

شيوخ البخاري الذين ترجم لهم ابن عدي

وذكره ابن حبان في "الثقات" (٨٥).

وقد سأل أبو عبد الله الحاكم النيسابوري الدارقطني عنه فقال: "صدوق" (٨٦).

وقال الذهبي في "تذكرة الحفاظ"، قال: "الحافظ الإمام الثقة، أبو الحسين التيمي مولاهم الواسطي، سمع أباه، وابن أبي ذئب، وعكرمة بن عمار، وعاصم بن محمد العمري، وشعبة، والمسعودي، وطبقتهم، حدث عنه البخاري في صحيحه، وأحمد بن حنبل" (٨٧).

إلا أن ابن معين ضعفه في غير موضع فقال مرة: "كذاب ابن كذاب"، وقال في موضع آخر: "ليس بشيء" (٨٨). وبالنظر إلى أقوال الأئمة الواردة في عاصم هذا، يتبين أن من تكلم فيه من بينهم: ابن معين، وقد اختلفت الروايات في ذلك عنه، فمرة كذبه، ومرة قال: "ليس بشيء"، ومرة قال كما في رواية أوردها المزني في تهذيب الكمال: "عاصم بن علي ابن عاصم سيد المسلمين"، وقال ابن سعد بعد أن وثقه، أنه يكثر الخطأ.

أما تجريح ابن معين فإنه غير مُفسر، ولهذا قال الإمام الذهبي في سير أعلام النبلاء في أثناء ترجمته له: "جرّحه يحيى بن معين، والصواب أنه صدوق كما قال أبو حاتم" (٨٩).

وأما قول ابن سعد فيه: "يكثر الخطأ" فهذا مردود بقول الإمام أحمد فيما حكى عنه ابنه صالح: "ما أقل خطؤه، قد عرض عليّ بعض حديثه"، وقوله في رواية أبي الحسن الميموني عنه: "صحيح الحديث، قليل الغلط، ما كان أصحّ حديثه! وكان إن شاء الله صدوقاً"، وفي رواية أبي داود السجستاني عنه أنه قال: "حديثه حديثٌ مقارب حديث أهل الصدق، ما أقلّ الخطأ فيه، ولكن أبوه يهيم في الشيء، قام من الإسلام بموضع أرجو أن يُثبته الله الجنة"، فلعلّ ابن سعد اختلط عليه القول، فقال فيه ما كان ينبغي أن يقال في أبيه.

وقال الحافظ ابن حجر في "هدي الساري": "روى عنه البخاري قليلاً عن عاصم بن محمد بن زيد، وروى في كتاب الحدود عن رجل، عنه، عن ابن أبي ذئب حديثاً واحداً" (٩٠).

قلت كلام الحافظ ابن حجر يُشعر بأنّ هذا كلّ ما أورده عنه البخاري، وليس الأمر كذلك، فإن مجموع ما روى عنه البخاري في صحيحه تسعة أحاديث (٩١)، سبعة منها ممّا توبع عليه وقد رواها عنه مباشرة، وروى له ممّا انفرد به حديثاً واحداً ولهذا أورده بصيغة التمرّيز، وأما الحديث الذي رواه عن رجل عنه، -أي بواسطة- فهو في كتاب الحدود، كما ذكر، قال: حدثنا محمد بن عبد الله (هو الهذلي)، حدثنا عاصم بن علي، عن واقد بن محمد... فظهر أن شيخ عاصم هو واقد وليس ابن أبي ذئب كما ذكر!

المطلب التاسع: عفا بن مسلم، أبو عثمان الصغار، بصري، له في الصحيح اثنتا عشرة رواية (٩٢).

ذكره ابن عدي في كتابه "الكامل" ثمّ نقل أقوال بعض أهل العلم فيه، وقال في نهاية ترجمته: "لا أعلم لعفاً -إلاّ أحاديث- عن حماد بن سلمة، وعن حماد بن زيد، وعن غيرهما، أحاديث مراسيل فوصلها، وأحاديث موقوفة فرفعها، هذا ممّا لا ينقصه؛ لأنّ الثقة، وإن كان ثقة فلا بدّ فإنّه يهيم في الشيء بعد الشيء، وعفاً لا بأس به، صدوق، وأحمد ابن صالح المصري رجل إلى عفاً من مصر فلحقه ببغداد... وكانت رحلته إليه خاصة دون غيره" (٩٣).

أقوال النقاد فيه.

وثقه ابن سعد في كتاب الطبقات، فقال: "وكان ثقةً، ثبّأ، كثير الحديث، حجة" (٩٤).

عناد الغنائيم

ذكره العجلي في كتابه تاريخ الثقات فقال: "تَبَّتْ، صاحبُ سنَّةٍ"^(٩٥).

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: حدثنا عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل، فيما كتب إلي قال: سمعت أبي يقول: عَفَانُ أَثْبَتُ من عبد الرحمن بن مهدي، لزمنا عَفَانُ عشرَ سنين ببغداد، قال أبو محمد: -يعني عبد الرحمن بن أبي حاتم- سألت أبي عن عَفَانِ، فقال: ثقة، متقنٌ متينٌ"^(٩٦).

يتبين من كلام الأئمة و أهل العلم أن عَفَانُ بن مسلم الصَّفَارِ يُعد من الرواة الثقات الأثبات وقد احتج به البخاري في الصحيح، ولا يُعد نكر ابن عدي له في الكامل قدحاً له، كما يفهم من إيراده سبب النقد الموجّه إليه، وذلك فيما قيل: إنّه كان يروي أحاديث مرسلّة وصلها وأخرى موقوفة رفعها، وقد عاب الإمام الذهبي على ابن عديّ بذكره لعَفَانِ بن مسلم الصَّفَارِ في كتابه، الكامل، بقوله: "أذى ابن عدي نفسه بذكره له في كامله"^(٩٧).

لكنّ الذهبي تعجّل أيضاً في تعقبه على ابن عدي؛ لأنه قد غاب عنه أنّ ابن عدي قد دافع عن عَفَانِ هذا وذكره في كتابه لأجل ما قيل فيه فقط، وهذا واضحٌ بيّن كما في قوله: "هذا ممّا لا ينقصه؛ -أي عَفَانِ-، لأنّ الثقة وإن كان ثقة فلا بدّ، فإنه يهّم في الشيء بعد الشيء"، وهذا كلام في غاية الدقة والإنصاف، فلا أحد ينكر أن الثقة مهما كان على درجة عالية في التثبیت، فلا بدّ وأن تقع له بعض الأوهام، وهذا ممّا لا يسلم منه أحدٌ وفي مثل هذا ذكر الإمام الذهبي عن أحمد ابن أبي خيثمة قال: سمعت أبي ويحيى (يعني ابن معين) يقولان: "أنكرنا عَفَانِ في صَفَرِ، لأيام خلون سنة تسع عشرة ومئتين، ومات بعد أيام" ثمّ عقّب الذهبي على ذلك بالقول: "قلت: كل تغير يوجد في مرض الموت، فليس بقادح في الثقة، فإنّ غالب الناس يعترهم في المرض الحادّ نحو ذلك، ويبيّن لهم وقت السيّاق (يعني النزح) وقبّله أشدّ من ذلك، وإنّما المحذور أن يقع الاختلاط بالثقة، فيحدث في حال اختلاطه بما يضطرب في إسناده، أو متنه، فيخالف فيه"^(٩٨).

المطلب العاشر: نعيم بن حماد، له عند البخاري موضعان اثنان فقط^(٩٩).

ترجم له ابن عدي فقال: "نعيم بن حماد المروزي، خُزاعي، يُعرف بالفارض، سكن مصر، حُمِلَ إلى العراق ومات في الحبس"، ثمّ ساق كلام بعض الأئمة وأهل العلم فيه، ثمّ أورد له روايات عدة، وقال بإثرها: "ولنعيم بن حماد غير ما ذكرت، وقد أتى عليه قوم وضعفه قوم، وكان ممن يتصلّب في السنّة ومات في محنة القرآن في الحبس، وعامة ما أنكر عليه هو هذا الذي ذكرته، وأرجو أن يكون باقي حديثه مستقيماً"^(١٠٠).

كلام النقاد فيه.

ساق الخطيب البغدادي بسنده إلى مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ المُرُوزِيِّ، أنه ذكر قول ابن معين في نعيم بن حماد، فقال: سألت يحيى بن معين عن هذا الحديث، يعني حديث عوف بن مالك، عن النبي ﷺ: «تَفْتَرِقُ أُمَّتِي» قال: ليس له أصل، قلت: فنعيم بن حماد؟ قال: نعيم ثقة، قلت: كيف يحدث ثقة بباطل؟! قال: شبه له"^(١٠١).

قال ابن الجنيّد: "سمعت يحيى وسئل عن نعيم بن حماد، فقال: "ثقة"، ثمّ زاد على ذلك بقوله: سمعت يحيى بن معين يقول: "كان نعيم بن حماد، رفيقي في البصرة"^(١٠٢).

ووثقه العجلي كذلك فقال: "مروزي، ثقة"^(١٠٣).

وذكره ابن حبان في الثقات وقال: "يروي عن ابن المبارك، والفضل بن موسى، روى عنه أبو حاتم الرازي، ربما أخطأ ووهم، مات سنة ثمان وعشرين ومئتين"^(١٠٤).

قال الدارقطني فيما حكى عنه الحاكم في سؤالاته له: "قلت: فنعيم بن حماد؟ قال: إمام في السنة، كثير الوهم" (١٠٥). وقال الذهبي: "هو من أئمة السنة، ولكنه يأتي بعجائب" (١٠٦)، وصرح في مكان آخر أن البخاري حدث عنه مقروناً فقال: "نعيم بن حماد الخزازي (خ مقروناً)، أحد الأئمة الأعلام على ليين في حديثه" (١٠٧). ونقل الحافظ المزي عن أبي علي النيسابوري، أنه قال: "سمعت أبا عبد الرحمن النسائي يذكر فضل نعيم بن حماد، وتقدمه في العلم والمعرفة والسُنن، ثم قيل له في قبول حديثه، فقال: قد كثر تفرده عن الأئمة المعروفين بأحاديث كثيرة، فصار في حد من لا يحتج به" (١٠٨). يتبين لنا بعد سرد أقوال الأئمة وأهل العلم في هذا الراوي أنه لا ينحدر عن درجة قولهم أنه صدوق، أما ما نسب إليه الدولابي من اتهامه إياه بالوضع، فقد تعقب ذلك ابن عدي، بأن الدولابي كان متعصباً عليه؛ لأنه كان شديداً على أهل الرأي، وهذا هو الصواب والله أعلم (١٠٩). والبخاري قد أخرج له تعليقاً مقروناً بغيره ولم يحتج به، قال الحافظ المزي: "رؤى عنه البخاري مقروناً بغيره" (١١٠)، وقال الحافظ ابن حجر أيضاً: "نعيم بن حماد الخزازي، المروزي نزيل مصر، مشهور من الحفاظ الكبار، لقيه البخاري ولكنه لم يخرج عنه في الصحيح سوى موضع أو موضعين وعلق له أشياء أخر" (١١١). وخالصة القول في نعيم بن حماد، إنه بالرغم مما تكلم فيه من جهة ضعفه في الرواية، إلا أن بعضهم قوى أمره، وأحسن الثناء عليه؛ بسبب نصرتِه للسنة، وشدة بأسه في الدفاع عنها، حتى إنه مات مسجوناً بأغلاله، -رحمه الله تعالى-، والإمام البخاري إنما أخرج له مقروناً بغيره كما سلف بيان ذلك قريباً، وهو من جملة شيوخه الذين لا تخفى عليه حالهم ومرتبة رواياتهم. والله تعالى أعلم.

الخاتمة.

- على ضوء ما سبق، يمكن الخروج بمجموعة من النتائج التي تكشف عن منهج الإمام البخاري في الأخذ بمن تكلم فيهم، وعن سبب ورود بعض شيوخ البخاري في كامل ابن عدي، أجمالها فيما يأتي:
- ١- إن ابن عدي لم يكن يُصدر حكمه على الراوي إلا بعد أن يدرس حديثه، فيخالف فيه أحكام بعض الأئمة أو يوافقهم، وهذا ما يكشف لنا قوة شخصيته التي أفرزت لنا بعض الآراء الخاصة به، بمعزل عن أقوال غيره من الأئمة.
 - ٢- إن كثيراً ممن تكلم في الرواة قد استفادوا من أحكام ابن عدي في هذا الشأن، وهذا بدوره يؤكد القيمة العلمية التي تبوأها بين العلماء.
 - ٣- للإمام البخاري -رحمه الله- منهج خاص في الرواية عن بعض شيوخه، فقد تبين أنه لم يكن يروي عنهم عموم ما روه على سبيل الاحتجاج، وإنما كان يروي عن بعضهم مقروناً بغيره، وعن بعضهم الآخر الشيء القليل مما كان ينتقيه من صحيح حديثهم.
 - ٤- أورد ابن عدي بعض الرواة في كتابه "الكامل في ضعفاء الرجال" ليس لأنهم كانوا كذلك؛ وإنما للدفاع عنهم كونهم قد تكلم فيهم بعضهم كما هو الحال في كلامه على "الحسن بن بشر بن سلم، وعفان بن مسلم الصّفار ونحوهم".
 - ٥- كان الإمام البخاري أعلم بحال شيوخه من غيره، ومنهجه في الرواية عنهم خير دليل على ذلك.
 - ٦- إن كثيراً من أهل العلم قد تعجل في الحكم على رواة الحديث، فعَدوا أن جميع من روى له البخاري هو على شرطه،

عناد الغنائيم

فصححوا على مقتضى ذلك العديد من الأحاديث بذريعة أن رجال هذا الحديث أو ذلك من رجال الصحيح، ورجال الصحيح ليسوا سواء في الحفظ والإتقان كما ظهر معنا، وما صنيع الحاكم في مستدركه والهيتمي في مجمع الزوائد عن ذلك ببعيد!.

٧- إن منهج ابن عدي القائم على سبر الروايات للراوي، قد كشف لنا عن دقة هذا المسلك، الذي من شأنه أن يوصل إلى الحكم على الرواة مما يتلاءم ويتناسب مع حالهم من جهة الضبط والتنثبات، أو الضعف اليسير أو عكسه، ونحو ذلك، وقد أظهرت أحكامه التي يصدرها في نهاية ترجمة الرواة مدى التناوب والتوافق بينه وبين مسلك الإمام البخاري، في كيفية روايته عن بعض شيوخه، فبعض من أنصفهم ابن عدي احتج به الإمام البخاري كما هو حاله مع عقان الصغار، وغيره، وبعضهم لم يرو له إلا على سبيل المتابعة والاعتبار كما هو حاله مع غير واحد مما سلف الحديث عنه، وبعضهم انتفى له ما صح من حديثه فاحتج ببعضه كما هو حاله مع إسماعيل بن أبي أويس، وهذا هو شأن الجهابذة المتبحرين في أحوال الرجال ورواياتهم.

الهوامش.

- (١) عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني المروزي، أبو سعد (ت ٥٦٢هـ)، الأنساب، تحقيق: المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ج ٢، ص ١٠٧.
- (٢) شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت ٦٢٦هـ)، معجم البلدان، نشر دار صادر، بيروت، ١٩٩٥م، (٢)، ج ١، ص ٣٥٣. وتعرف بأوزباكستان اليوم، (القهنذز: يعني الحصن).
- (٣) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ٢، ص ٥.
- (٤) المرجع السابق، ج ٢، ص ١٤.
- (٥) عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تدريب الراوي، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفارابي، دار طيبة، (١)، ج ١، ص ٩٢.
- (٦) علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (ت ١٠١٤هـ)، شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، قدم له: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، حققه وعلق عليه: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، دار الأرقم، بيروت، ج ١، ص ٢٨٤.
- (٧) أبو الفداء، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي (ت ٧٧٤هـ)، البداية والنهاية، تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، (١)، ج ١، ص ٣٠.
- (٨) أبو القاسم حمزة بن يوسف السهمي (ت ٤٢٧هـ)، تاريخ جرجان، برعاية: محمد عبد المعيد خان، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٧هـ، (١)، ج ١، ص ٢٦٦، ترجمة ٤٤٣.
- (٩) شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، سير أعلام النبلاء، مجموعة محققين، إشراف: شعيب، نشر مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ، ج ١٢، ص ٢٢٤، ترجمة ٣٣١٠.
- (١٠) عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني المروزي، أبو سعد (ت ٥٦٢هـ)، الأنساب، تحقيق: المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ج ٣، ص ٢٣٧، جرجان ٨٦٤.
- (١١) السهمي، تاريخ جرجان، ج ١، ص ٢٦٦، ترجمة ٤٤٣.
- (١٢) المرجع السابق، ج ١، ص ٢٦٦، ترجمة ٤٤٣.

- (١٣) هو كرز أبو عبد الله بن وبرة الكوفي الحارثي، نزيل جرجان وكبيرها، ينظر: الذهبي، السير، ج٦، ص٨٤، ترجمة ٢٠.
- (١٤) السهمي، تاريخ جرجان، ج١، ص٢٦٦.
- (١٥) المرجع السابق، ج١، ص٢٦٦.
- (١٦) ينظر، البخاري (ت ٢٥٦هـ)، الجامع المسند، تحقيق: محمد زهير بن ناصر، بيروت، دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ، (ط١)، كتاب الزكاة، حديث ١٤٠٥، ج٢، ص١٠٧، وكتاب الجهاد، حديث ٢٨٤٧، ج٤، ص٤٢، حديث ٣٨٩٩، ج٥، ص٥٧، حديث ٤٣١٢، ج٥، ص١٥٢.
- (١٧) عبد الله بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥هـ)، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ، (ط١)، ج١، ص٥٥١.
- (١٨) عبد الرحمن بن محمد بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ)، الجرح والتعديل، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٢٧١هـ، (ط١)، ج٢، ص٢٠٨.
- (١٩) يوسف بن عبد الرحمن أبو الحجاج المزي (ت ٧٤٢هـ)، تهذيب الكمال، تحقيق: بشار عواد معروف، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت، (ط١)، ١٤٠٠هـ، ج٢، ص٣٩٠.
- (٢٠) أحمد بن محمد أبو بكر البرقاني (ت ٤٢٥هـ)، سوالات البرقاني للدارقطني، تحقيق: عبد الرحيم القشقر، باكستان كتب خانه جميلي ١٤٠٤هـ، (ط١)، ج١، ص١٦.
- (٢١) محمد بن حبان، أبو حاتم، الدارمي، البستي (ت ٣٥٤هـ)، الثقات، نشر دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الهند، ١٩٧٣م، (ط١)، ج٦، ص٥٠.
- (٢٢) شمس الدين أبو عبد الله، محمد بن أحمد الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، (ط١)، ١٤١٣هـ، ج١، ص٢٣٣.
- (٢٣) الذهبي، ميزان الاعتدال، ج١، ص١٧٩.
- (٢٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج١، ص٢٢٠.
- (٢٥) ينظر: هيثم عبد الغفور، إسماعيل بن أبي أويس ومروياته في صحيح البخاري، رسالة ماجستير، ص٧.
- (٢٦) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج١، ص٥٢٥.
- (٢٧) أبو زكريا يحيى بن معين بن عون (ت ٢٣٣هـ)، رواية أحمد بن محمد بن محرز، معرفة الرجال عن يحيى بن معين، تحقيق: محمد كامل القصار، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م، (ط١)، ج١، ص٦٥.
- (٢٨) المزي، تهذيب الكمال، ج٣، ص١٢٧.
- (٢٩) ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج٣، ص١٨١.
- (٣٠) أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (ت ٣٢٢هـ)، الضعفاء الكبير، تحقيق: عبد المعطي أمين قلنجي، دار المكتبة العلمية، بيروت، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، (ط١)، ج١، ص٨٧.
- (٣١) أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب، النسائي (ت ٣٠٣هـ)، الضعفاء والمتروكون، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ١٣٩٦هـ، (ط١)، ج١، ص١٧.
- (٣٢) شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قأيماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، المغني في الضعفاء، تحقيق: نور الدين عتر، (ط١)، ج١، ص٨٣.
- (٣٣) يعقوب بن سفيان الفسوي (ت ٢٧٧هـ)، المعرفة والتاريخ، تحقيق: أكرم ضياء العمري، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت، (ط٢)، ١٤٠١هـ، ج٢، ص١٧٨.

عناد الغنائم

- (٣٤) أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، اعتنى به: محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ، (ط١)، عليه تعليقات: عبد العزيز بن باز، ج ١، ص ٣٩١.
- (٣٥) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، ج ١، ص ٣٩١.
- (٣٦) البخاري، الجامع المسند، حديث (٧٤٤٢، ٧٣٨٥، ٣٣٣١).
- (٣٧) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج ٢، ص ٢٩٩.
- (٣٨) ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج ٢، ص ٤٥٧.
- (٣٩) محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، التاريخ الكبير، اعتنى به: محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، (ط١)، ج ٢، ص ١٧٠.
- (٤٠) ابن حبان، الثقات، ج ٨، ص ١٥٨.
- (٤١) أبو الحسن، علي بن عمر بن أحمد، البغدادي الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، سوالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، تحقيق: موفق ابن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، (ط١)، ج ١، ص ١٩٢.
- (٤٢) ابن حجر، فتح الباري، ج ١، ص ٣٩٤.
- (٤٣) البخاري، الجامع المسند، الحديث (١٠١٨، ٣٧٦٤).
- (٤٤) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج ٣، ص ١٦٢.
- (٤٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج ٣، ص ٣.
- (٤٦) أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تاريخ بغداد، تحقيق: مصطفى عبد القادر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ، (ط١)، ج ٧، ص ٢٩٩.
- (٤٧) محمد بن إسماعيل البخاري، الجامع الصحيح، كتاب: الجمعة، باب: ما قيل إن النبي ﷺ لم يحول رداءه في الاستسقاء، ج ٢، ص ٢٩، برقم ١٠١٨.
- (٤٨) محمد بن إسماعيل البخاري، الجامع الصحيح، كتاب: المناقب، باب: ذكر معاوية ؓ، ج ٥، ص ٢٨، برقم ٣٧٦٤.
- (٤٩) ابن حجر العسقلاني، هدي الساري، ج ١، ص ٣٩٦.
- (٥٠) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج ٣، ص ٣.
- (٥١) أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تهذيب التهذيب، تحقيق: بشار معروف عواد، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ١٣٢٦هـ، (ط١)، ج ٢، ص ٢٤٧.
- (٥٢) المزي، تهذيب الكمال، ج ٦، ص ١٣٨.
- (٥٣) ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج ٣، ص ١٧.
- (٥٤) ابن حبان، الثقات، ج ٨، ص ١٧٧.
- (٥٥) أبو بكر، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تاريخ بغداد، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م، (ط١)، ج ٨، ص ٢٦٣.
- (٥٦) الذهبي، المغني في الضعفاء، ج ١، ص ١٦٠.
- (٥٧) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج ٢، ص ١٨.
- (٥٨) ابن حجر، تقريب التهذيب، ج ١، ص ١٦٠.
- (٥٩) في كتاب المغازي، باب غزوة الحديبية برقم (٤١٥٩) قال الحافظ ابن حجر في سياق شرحه له من "فتح الباري": "هو الواسطي، ثقة، من صغار شيوخ البخاري، وما له عنه في الصحيح سوى هذا الموضوع.

- (٦٠) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج ٣، ص ١٨٦.
- (٦١) البخاري، الجامع المسند، حديث (٦٢)، ١٩٩، ٢١٥، ٢٢١، ٧٠٨، ١٦٧٤، ١٧٢٠، ١٨٣٦، ١٨٧٢، ١٨٩٦، ٢٥١٧، ٢٦١٩، ٣٣٢٠، ٣٤٢٤، ٣٧١٧، ٣٧٣٠، ٣٧٩١، ٣٩٠٩، ٤١٤٧، ٤٤٢٢، ٤٤٩٠، ٤٨٣٠، ٥٢٠١، ٥٧٤٧، ٥٩٨٨، ٦٢٠٤، ٦٣٦٩، ٦٥٠٢، ٦٨١٩، ٧٢٣١، ٧٣٧٩، ٧٤٣٠).
- (٦٢) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج ٣، ص ٤٦٢.
- (٦٣) أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام (ت ٢٣٣هـ)، تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق، (١ط)، ج ١، ص ١٠٤.
- (٦٤) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج ٣، ص ٣٥٤.
- (٦٥) ابن حبان، الثقات، ج ٨، ص ٢٢٤.
- (٦٦) ابن حجر، فتح الباري، ج ١، ص ٤٠٠.
- (٦٧) البخاري، الجامع الصحيح، كتاب: الرقاق، باب: التواضع، حديث رقم ٦٥٠٢.
- (٦٨) ابن حجر، فتح الباري، ج ١، ص ٤٠٠.
- (٦٩) البخاري، الجامع المسند، حديث (١٣٣٨)، ١٦٥١، ٣٢٠٧، ٣٢٩٣، ٣٦٣٧، ٣٦٨٦، ٣٩٩٦، ٤٠٦٨).
- (٧٠) هو، الإمام، العلامة، المحدث، الأديب، الأخباري، شيخ الوقت، أبو خليفة الفضل بن الحباب... وكان ثقة، صادقاً، مأموناً، أديباً، فصيحاً، مؤمناً، رجل إليه من الأفاق، وعاش مائة عام سيوى أشهره (ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٤، ص ٧).
- (٧١) هو، هشام بن عبد الملك، أبو الوليد الطيالسي، بصري ثقة، ثبت في الحديث، ينظر: (أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي، الكوفي (ت ٢٦١هـ)، معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذهبهم وأخبارهم، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، (١ط)، ج ٢، ص ٣٣٠).
- (٧٢) الذهبي، المغني في الضعفاء، ج ١، ص ٢١٤.
- (٧٣) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج ٣، ص ٥١٧.
- (٧٤) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج ٣، ص ٣٧٨.
- (٧٥) يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، المزي (ت ٧٤٢هـ)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، (١ط)، ج ٨، ص ٣١٨.
- (٧٦) ابن حبان، الثقات، ج ٨، ص ٢٣٣.
- (٧٧) أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي، الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، المؤلف والمختلف، تحقيق: موفق بن عبد الله ابن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٦م، (١ط)، ج ٣، ص ١٣٩١.
- (٧٨) شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، (٣ط)، ج ١١، ص ٤٧٢.
- (٧٩) ابن حجر، فتح الباري، ج ١٣، ص ٤٥.
- (٨٠) البخاري، الجامع المسند، حديث (٣٦٦)، ٤٨٠، ٢٤١٥، ٢٥٦٦، ٣٢٨٩، ٦٠١٦، ٦٢٢٦، ٦٧٨٥، ٦٨٣٥).
- (٨١) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج ٦، ص ٤٠٧.
- (٨٢) أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البغدادي المعروف بابن سعد (ت ٢٣٠هـ)، الطبقات الكبرى، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٦٨م، (١ط)، ج ٧، ص ٣١٦.
- (٨٣) أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي، الكوفي (ت ٢٦١هـ)، تاريخ الثقات، دار الباز، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م، (١ط)، ج ١،

- ص ٢٤٢.
- (٨٤) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج ٦، ص ٣٤٨.
- (٨٥) ابن حبان، الثقات، ج ٨، ص ٥٠٦.
- (٨٦) محمد مهدي المسلمي ورفاقه، موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله، مجموعة مؤلفين، عالم الكتب للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ٢٠٠١م، (ط ١)، ج ٢، ص ٣٤١.
- (٨٧) شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن قَائِمَاز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تذكرة الحفاظ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، (ط ١)، ج ١، ص ٢٩٠.
- (٨٨) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج ١، ص ٢٧٦.
- (٨٩) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ٩، ص ٢٦٣.
- (٩٠) ابن حجر، فتح الباري، ج ١، ص ٤١٢.
- (٩١) ينظر: البخاري، الصحيح، أحاديث رقم (٤٨٠، ٢٤١٥، ٢٥٦٦، ٣٢٨٩، ٦٠١٩، ٦٢٢٦، ٦٧٨٥، ٦٨٣٥).
- (٩٢) ينظر: البخاري، الصحيح، أحاديث رقم (٢٤٦، ٧٣١، ١٣٦٨، ١٣٩٧، ١٧٢٢، ٢٤٦٤، ٢٧٨٥، ٤٤٣٨، ٤٨٧٥، ٥٧٠٧، ٦٤٦٧، ٧٠٢٨).
- (٩٣) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج ٧، ص ١٠٤.
- (٩٤) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج ٧، ص ٢٩٨.
- (٩٥) العجلي، تاريخ الثقات، ج ١، ص ٣٣٦.
- (٩٦) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج ٧، ص ٣٠.
- (٩٧) شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن قَائِمَاز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ١٣٨٢هـ/١٩٦٣م، (ط ١)، ج ٣، ص ٨١.
- (٩٨) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٠، ص ٢٥٤.
- (٩٩) البخاري، الجامع المسند، حديث (٣٨٤٩، ٧١٨٩).
- (١٠٠) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج ٨، ص ٢٥١. (يقال: إنه عرف بالفراض نسبتاً إلى معرفته بعلم الفرائض). ينظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ١٣، ص ٣٠٧.
- (١٠١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ١٣، ص ٣٠٧.
- (١٠٢) أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام، البغدادي (ت ٢٣٣هـ)، سوالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى ابن معين، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، (ط ١)، ج ١، ص ٣٩٩.
- (١٠٣) العجلي، الثقات، ج ١، ص ٤٥١.
- (١٠٤) ابن حبان، الثقات، ج ٩، ص ٢١٩.
- (١٠٥) الدارقطني، سوالات الحاكم للدارقطني، ج ١، ص ٢٨٠.
- (١٠٦) الذهبي، من تكلم فيه وهو موثق، ج ١، ص ٥١٦.
- (١٠٧) الذهبي، ميزان الاعتدال، ج ٤، ص ٤٦٧.
- (١٠٨) الحافظ المزي، تهذيب الكمال، ج ٢٩، ص ٤٦٦.
- (١٠٩) ينظر: ابن حجر، فتح الباري، ج ١، ص ٤٤٧.
- (١١٠) المزي، تهذيب الكمال، ج ٤، ص ٤٦٦.
- (١١١) ابن حجر، فتح الباري، ج ١، ص ٤٤٧.